التقريـر السنـوي

٢٠٢٠

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	٧
كلمة المدير العام	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١١
الهيكل التنظيمي	١٤
البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٠	١٥
قائمة المصطلحات	١٧
نبذة عامة عن المؤسسة	٢٠
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣٣
الأداء المالي للمؤسسة، رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها	٤٣
البرنامج المالي ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة	٥١
التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٥٥
القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٨
القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٨٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د. زيـــاد فريـــز

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

يسرّني باسمي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الكرام أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الخامس عشر لمؤسسة ضمان الودائع، الذي يستعرض أبرز إنجازات المؤسسة ونتائج أعمالها خلال العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تطلعاتها المستقبلية، وهي تبدأ العقد الثالث من عمرها مواكبةً عملها المؤسسي بالمضي قدماً بخطىً ثابتة في تحقيق أهدافها الرئيسة، والمتمثلة بحماية المودعين لدى البنوك، وتشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، لتؤدي بذلك رسالتها المنشودة، محققةً رؤيتها الجلية، وملتزمةً بقيمها الجوهرية بكل مهنية وتميّز.

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٠ أزمة لم يسبق لها مثيل، هي الأسوأ منذ الكساد العظيم، تمثلت بجائحة كورونا، وما رافقها من إغلاقات غير مسبوقة وإجراءات صحية صارمة، أثرت بشكل كبير على جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد، وأدت إلى تراجع الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، مسببةً حالةً غير مسبوقة من الركود العالمي. وقد تجاوزت الآثار السلبية والتبعات الصحية للجائحة لتمس العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ ظهر ذلك في تراجع حجم التجارة الخارجية العالمية، وانتقال رؤوس الأموال، وتدفق الاستثمار الأجنبي. وقد حاولت الدول التكيّف مع التداعيات السلبية للجائحة، من خلال إعادة توزيع أولويات الإنفاق العام، مع الاستمرار بالحفاظ على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتأمين كل ما يلزم للرعاية الصحية وحماية أرزاق المواطنين، بالتزامن مع تنظيم العملية الإنتاجية والاستهلاكية لتقوية منعة الاقتصاد والحد من تبعات الجائحة الصحية والاجتماعية.

ولم يكن الاقتصاد الأردني بمنأى عن تداعيات جائحة كورونا، التي أضافت مزيداً من التحديات والأعباء على كاهله. وقد لعب البنك المركزي دوراً هاماً في مواجهة التحديات التي خلقتها الجائحة، وذلك بمواكبة المستجدات في هذا المجال، والاستجابة السريعة والاستباقية من خلال اتخاذ جملة من القرارات والمبادرات الهادفة لاحتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وبلغت القيمة الإجمالية لتدخلات البنك المركزي في هذا المجال حوالي ٢,٥ مليار دينار، أو ما نسبته ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وضمن هذا الإطار، عمل البنك المركزي على توفير سيولة إضافية للبنوك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الإلزامي على الودائع لدى البنوك من (٧٪) إلى (٥٪) بقيمة (٥٥٠) مليون دينار، وكذلك من خلال اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية بما قيمته (٨٥٠) مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة، إلى جانب تسهيل شروط الاقراض على برنامجه لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير برنامج تمويلي ميسر جديد بقيمة (٥٠٠) مليون دينار لدعم وتعزيز منعة الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم السماح للبنوك بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من شركات وأفراد دون التأثير على سجلهم الائتماني. ورغم كل التحديات التي أوجدتها الجائحة، نجح البنك المركزي في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى عالٍ من الملاءة والربحية، وقادر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد الأردني.

على صعيد الأداء المؤسسي، فقد استمرت مؤسسة ضمان الودائع في بناء احتياطياتها، ورفع قدرتها وجاهزيتها في مواجهة أية مخاطر محتملة، إذ سجل مستوى الاحتياطيات لدى المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي (٩٢٨,٩) مليون دينار، مغطياً ما نسبته (١١,٥٢٪) من بوليصة الضمان. كما استمرت المؤسسة في تأمين الحماية لشريحة واسعة من المودعين لدى البنوك التجارية تحت مظلة الضمان لما يزيد عن (٢) مليون مودع، حيث تقدم المؤسسة الضمان الكامل لنحو (٩٧,١٪) منهم بسقف التعويض الفوري، البالغ خمسين ألف دينار. أما فيما يتعلق بصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، فقد بلغ مستوى الاحتياطي للصندوق في نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي (٢٥,٨) مليون دينار، مغطياً ما نسبته (٠,٣٦٪) من الودائع الخاضعة لأحكام القانون، التي بلغت ما مقداره (٧٠٧٢,٧) مليون دينار، تعود لنحو (١,٣) مليون مودع، منهم (٩٨,٣٪) مضمونين بالكامل.

أختتم كلمتي هنا لأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع العاملين في مؤسسة ضمان الودائع على جهودهم المبذولة في خدمة مؤسستهم، وتفانيهم في العمل، آملا من الجميع مواصلة البناء والتطوير بنفس الطاقة والمرونة والالتزام الذي أظهرتموه دائماً، مستندين إلى رؤية المؤسسة الواثقة ونهجها الرصين، لتبقى درعاً حصيناً في حماية المودعين، وأنموذجاً يحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، لندعم جميعاً اقتصادنا الوطني، متجاوزين - بإذن اللّه- كافة الصعوبات والتحديات في سبيل حماية المودعين وتشجيع الادخار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، مستنيرين بحكمة وتوجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين، حفظه اللّه ورعاه، وسدد على طريق الخير خطاه.

كلمة المدير العام

معتز ابراهيم بربور

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أطلّ عليكم مجدداً عبر بوابة التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢٠ والذي يحمل بين طياته إيجازاً لأهم النتائج والإنجازات لعام مضى وتطلعات لعام قادم خالٍ من الوباء، مليء بالعطاء والانجاز ،مستكملين فيه المسيرة التي بدأناها.

فقد كان من أبرز ما تميّز به العام ٢٠٢٠ - وعلى الرغم من الانتشار الواسع والسريع لفيروس كورونا ولما كان لهذه الجائحة الأثر على تباطؤ نسب النموّ الاقتصادي حول العالم - قدرة المؤسسة المالية والتي تتمثل في المؤشرات ذات العلاقة بكفاية الاحتياطيات وتجاوزها الحد المستهدف قانوناً مما مكّنها من الاستمرار للعام الثالث على التوالي من تخفيض نسبة رسم الاشتراك السنوي الذي يتم تقاضيه من البنوك الأعضاء للأعوام الثلاثة ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ إلى نسبة ١,٧٥ بالألف بدلاً من نسبة ٢,٥ بالألف.

وعلى صعيد الأداء المالي للمؤسسة، بلغت رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٠م حوالي (٣٥,٠) مليون دينار، كما بلغت رسوم الاشتراك المحصّلة من البنوك الإسلامية الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية حوالي (١٦,٠) مليون دينار، إضافة إلى تحقيق عوائد على محفظة استثمارات المؤسسة بلغت حوالـي (٤٥,٣) مليون دينار، لترتفع بذلك احتياطيات المؤسسة إلى حوالي (٩٢٨,٩) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، بنسبة نمو مقدارها (٩,٣٪) عن نهاية العام ٢٠١٩، ولتصل نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة إلى مستويات مناسبة ومريحة ومن أفضل النسب العالمية. كما استمرت المؤسسة بالعمل على إدارة موجوداتها واستثمارها بكفاءة وفعالية ضمن أحكام قانونها حيث بلغـت قيمة محفظة استثمارات المؤسسة حوالـي (٩١٥,٣) مليون دينـــار في نهايـة العام ٢٠٢٠ بمتوسط عائد بلغ (٥,١١٪) وبمعدل نمو (٩,٦٪) عن قيمتها في نهايـة العام ٢٠١٩ والبالغة (٨٣٤,٨) مليون دينـــار.

كلمة المدير العام

أما على صعيد المؤشرات الرئيسة للودائع والمودعين؛ حيث تقدم المؤسسة الضمان الكامل لـــ (٩٧,١٪) من المودعين والذين تشكل ودائعهم (٢٥,٣٪) من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون ضمن سقف ضمان مقداره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار لكل مودع لكل بنك، ما يعادل (٥,١) ضعف متوسط الوديعة الخاضعة لأحكـام قانون المؤسسة.

إعلامياً وفي ظل جائحة كورونا، واصلت المؤسسة جهودها لرفع نسبة الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع من خلال تحديث ونشر المعلومات على الموقع الالكتروني وبوابة الحكومة الالكترونية وصفحة المؤسسة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، شاركت المؤسسة في حضور اجتماعات الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) التي تم عقدها عبر التطبيق المرئي والمسموع (WEBEX) ومنها الاجتماع السنوي العام (التاسع عشر) للهيئة الدولية لضامني الودائع واجتماعات المجلس التنفيذي ولجان المجلس واللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، واجتماعات فريـق عـمل الخطـة الاستراتيجية(SPWG) حيث تم انتخاب المؤسسة في عضوية اللجنة المنبثقة عن فريق العمل والمسؤولة عن رسوم الاشتراك في الهيئة (SPWG-FEE SUBGROUP).

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى معالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس الكرام لجهودهم ودعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها، سائلاً المولى عزَّ وجل أن يحفظ وطننا من شر الوباء وأن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم حفظه اللّه ورعاه.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة الدكتور
عبدالحكيم الشبلي
أمين عام وزارة المالية

عطوفة الدكتور وائل علي العرموطي
مراقب عام الشركات
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

عطوفة السيد
معتــز ابراهيم بربــور
مديـر عام مؤسسة ضمان الودائع

معالي السيدة هالة بسيسو لطوف
شريك في شركة "آية" للإستشارات والتنمية

عطوفة الدكتور
جمال محمد صلاح
عضو مجلس إدارة المؤسسة
النموذجية الاسلامية للتمويل الأصغر

الهيكل التنظيمي

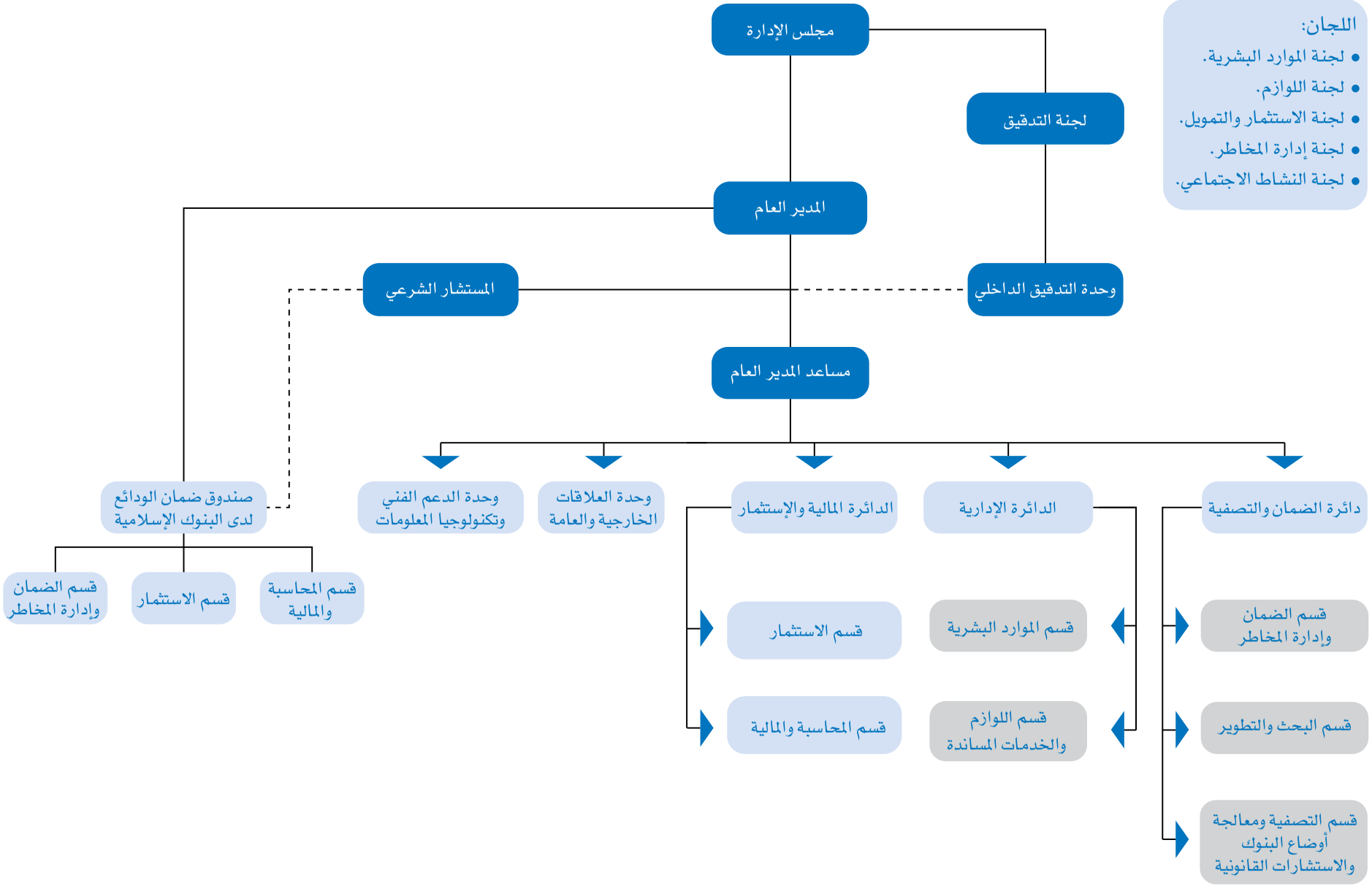

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٠

البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي ش.م.ع	١٩٣٠	٨١	١١٦٩٣,٨	٤٦٥٠,٧
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	١١٨	٧٥٥٧,٥	٣٢٨٧,١
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	٦٤	٢٧٩٦,٦	١٣٤٣,٣
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	٥١	٢٦٠١,٣	١٢٧٩,٦
بنك الأردن	١٩٦٠	٨٥	٢٤٤٦,٣	١٠٩٠,٤
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٩٥	٢٥٢٧,٨	١١٩٦,٤
بنك الاتحاد	١٩٩١	٥٣	٣٦٠١,٤	١٧٤٦,١
بنك المال الأردني	١٩٩٦	١٣	٢٥٤٠,١	١٠٨٦,١
البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	٣٢	١٤٣٩,٧	٧٣٦,٩
بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية - الأردن)	١٩٨٩	٢٦	١٢٢٩,٢	٤٨٥,٦
البنك الاستثماري	١٩٨٩	١٢	١٠٩٤,٩	٥٩٢,٢
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٦	٢١٧٨,١	٧٤٧,٣
بنك سوسيته جنرال- الأردن	١٩٩٣	١٩	١٦٣٧,١	٨٣٦,٢
فروع البنـوك الأجنبية				
بنك عودة ش.م.ل	٢٠٠٤	١٤	٥٥٣,٣	٢٥٦,٣
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	٢٠٠٤	١٧	٦١٥,١	٣٠٧,١
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	١٦	٥٨٦,١	٣١٧,٠
بنك ستاندرد تشارترد	١٩٦٩	٣	٤٤٩,٨	١٤٧,٠
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٢٩١,٢	١٢٣,١
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	١	١٩٥,٥	٣٧,٢
مصرف الرافدين	١٩٥٧	٢	١٨٧,٣	٠,٨

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٠

البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٩	١٠٨	٤٩٤٨,٥	٣٦١٨,٧
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	٤٥	٢٦٤٤,٠	١٨٧٨,٥
بنك صفوة الإسلامي	٢٠١٠	٣٨	١٩٤٣,٨	١٢٣٥,٠
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠١١	١٠	٦٥٢,٧	٣٤٠,٥

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- **نظام ضمان الودائع:**
أحد أطراف شبكة الحماية المصرفية والتي تقوم على حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم، كما ويضطلع نظام ضمان الودائع بعدة مهام أخرى أبرزها: تصفية البنوك، وإيجاد حلول للبنوك التي تواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.

- **سقف الضمان:**
الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك عضو يصدر قرار بتصفيته وبما لا يزيد عن٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة لأحكام القانون:**
الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:**
صندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى إدارته المؤسسة على أساس الوكالة بالأجر، حيث يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، ويكون الدفع من جميع الأطراف ذات العلاقة على سبيل التبرع.

- **البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع:**
جميع البنوك التجارية الأردنية وفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:
جميع البنوك الإسلامية الأردنية وفروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الإسلامية الأردنية العاملة خارج المملكة.

- **الودائع المضمونة كلياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع المضمونة جزئياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **بوليصة الضمان (الودائع الخاضعة للتعويض الفوري):**
مجموع المبالغ التي تدفع إلى المودعين المضمونين بحد أقصى (٥٠,٠٠٠) دينار أردني لكل مودع كتعويض فوري في حال تصفية البنك.

قائمة المصطلحات

- **التصفية:**
إنهاء أعمال أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، حيث تكون المؤسسة المصفي والممثل القانوني الوحيد لأي بنك يتقرر تصفيته.

- **التعويض:**
دفع مبالغ الضمان للمودعين المضمونين لدى أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، ويتعين على المؤسسة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار التصفية.

- **معالجة البنوك:**
عملية إيجاد حلول لأي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، وقد يتضمن هذا القرار اتخاذ إجراء أو أكثر من إجراءات عملية معالجة البنوك وذلك في حال تبين للمؤسسة أن اتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات التصفية ودفع مبالغ التعويض.

- **المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة:**
مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدأً أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) وتم مراجعتها بشكل نهائي من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمنتدى الأوروبي لضامني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية (EC) ومعهد الاستقرار المالي (FSB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

- **الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):**
هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر أيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة حالياً (٨٥) عضواً و(٨) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٦) شريكاً.

نبذة عامة عن المؤسسة

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنـــا :

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسـالتنـــا :

حماية المودعين لدى البنـوك وتشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة :

الانتماء : الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
النزاهة : الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.
التميز : تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
روح الفريق : توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
التدريب والتعلم المستمر : الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا :

- تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين لدى الجهاز المصرفي.
- المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- المساهمة في معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.
- المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة ، ومساهمةً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيستين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، والصلاحيات في ايجاد حلول للبنوك التي تتعرض لمشاكل ذات اثر جوهري في مراكزها المالية والتي تم منحها للمؤسسة بموجب القانون المعدل لقانونها رقم (٢٠١٩/٨) بحيث يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي اتخاذ اي من الاجراءات المنصوص عليها في قانونها لمعالجة أي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي وذلك للحيلولة دون الوصول لاصدار قرار تصفية بحقه وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لعملية التصفية.

تمول المؤسسة بشكل رئيس من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أدائها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية - خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك- وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي
الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية. كما لها كمصفٍ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات تتشكل من رسوم الاشتراكات التي

يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وقد تبنت المؤسسة خطة مالية متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة استهدفت الوصول إلى النسبة القانونية ضمن إطار زمني متوازن، وحيث ان المؤسسة قد تجاوزت النسبة المستهدفة قانوناً للاحتياطيات فقد أصدر مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة القرار رقم (٢٠٢٠/٧) تاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٧ وللسنة الثالثة على التوالي بتخفيض رسوم الاشتراك على البنوك الأعضاء في المؤسسة من (٢,٥) بالالف الى (١,٧٥) بالالف.

وتستثمر المؤسسة أموالها في الاوراق المالية الحكومية أو بإيداعها لدى البنك المركزي بقرار من مجلس الادارة وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل في مراكزها المالية.

من منطلق تعزيز دور المؤسسة كعضو فاعل في شبكة الحماية المصرفية، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، وبصفتها الضامن الوحيد للودائع وللتخفيف من الآثار السلبية للتصفية والتقليل من كلفتها فإن القانون المعدل لقانون المؤسسة رقم (٢٠١٩/٨) قد منح المؤسسة وبموافقة البنك المركزي صلاحية معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات اثر جوهري في مراكزها المالية بحيث يتم إتخاذ إجراء أو أكثر من الاجراءات التالية وبشرط أن يكون هذا الاجراء الاقل كلفة من السير في إجراءات تصفية البنك:-

١. تحمل الكلفة المالية لإدماج البنك في بنك آخر او إحالة جميع أو بعض موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى شخص ثالث.
٢. الاكتتاب في أي أسهم جديدة يتم طرحها لزيادة رأسمال البنك.
٣. طلب ترخيص بنك تجسيري لتحال إليه جميع أو بعض موجودات البنك وحقوقه ومطلوباته والتزاماته.

كما يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي الاشتراك في أي لجان يشكلها لدراسة أوضاع ذلك البنك لتمكينها من اتخاذ الاجراءات الصحيحة والاقل كلفة.

- متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

ومن منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك وبقية المهام المناطة بها بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة ووفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

بلغ عدد البنوك في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٠) بنكاً منها (١٣) بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

نطاق التغطية:

- **الودائع المضمونة:**

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.

• **الودائع غير المضمونة:**

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

• **العملة المضمونة:**

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) ٦ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو في المؤسسة رسم اشتراك سنوي بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

أبرز انجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية :

تسعى المؤسسة بشكل مستمر لتحقيق رؤيتها المستقبلية بأن تلعب دوراً هاماً وأن تكون أنموذجاً يُحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، وأن تكون طرفاً هاماً وفعالاً في شبكة الحماية المصرفية لتكون شراكة تكاملية هدفها تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وصولاً إلى المساهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. وذلك من خلال قيام المؤسسة بتنفيذ الالتزامات القانونية المناطة بها وأهمها توفير الحماية للمودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها بكفاءة وفعالية وبالسرعة الممكنة.

تميز العام ٢٠٢٠ بتطور المؤشرات ذات الصلة بضمان الودائع، حيث تقدم المؤسسة حماية كاملة لحوالي ٩٧,١٪ من اجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء، وناهز مستوى الاحتياطيات (٩٢٨,٩) مليون دينار،

لتصل نسبة تغطية الاحتياطيات للودائع الخاضعة لأحكام القانون الى (٤,٥٨٪) في نهاية العام حيث قرر مجلس إدارة المؤسسة وللسنة الثالثة على التوالي تخفيض رسم الاشتراك السنوي للبنوك الأعضاء في المؤسسة من اثنين ونصف بالالف الى واحد وخمسة وسبعين بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

الحوكمة المؤسسية :

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم و**المبدأ الثالث** (**الحوكمة**) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقتضي بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي .

> يقتضي المبدأ الثالث (الحوكمة) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي.

ومن أهم محاور الحوكمة المؤسسية في المؤسسة ما يلي:

أولا: الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسة لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من إنشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعين على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية:

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ينبثق من منظومة الأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية المتمثلة برسالة المؤسسة وتطلعها إلى تحقيق رؤيتها وتعزيز قدرة المؤسسة على انجاز مهامها بكفاءة وفعالية، حيث سعت المؤسسة لتبني خطة إستراتيجية متكاملة ضمن أولوياتها، وذلك بعد تقييم مجموعة من البدائل الإستراتيجية في سبيل تعزيز نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.

كما أعدت المؤسسة برنامجاً مالياً متوسط الأجل يهدف إلى ترجمة الخطة الإستراتيجية ويتبنى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومعايير تقييم الأداء المؤسسي خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

ثالثاً: إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنفيذي):

أ- مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم المدير العام على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

ب- الجهاز الإداري والتنفيذي:

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة من الدوائر والوحدات التالية:-

١. دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة الاجراءات الخاصة بمعالجة اوضاع البنك الذي يتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، بالاضافة الى إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

٢. الدائرة الإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وإدارة وتأمين الخدمات المساندة اللازمة لعمل المؤسسة.

٣. الدائرة المالية والاستثمار:

تتولى الدائرة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة الاقتراض لتسديد الالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها وتنفيذ الاجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الادارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

٤. وحدة العلاقات الخارجية والعامة:

تتولى الوحدة إدارة العلاقات الخارجية والعامة للمؤسسة وعضويتها في اللجان الإقليمية والدولية وفي الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

٥. وحدة التدقيق الداخلي:

ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة تتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

٦. وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات:

تتولى وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الحاسوب الخاصة بالمؤسسة، وتنفيذ أعمال الصيانة لأجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل والبرمجيات، وإعداد وتنفيذ إجراءات الأمن والحماية الخاصة بالأجهزة والبرامج والبيانات وإدارة الأنظمة الخاصة بالمبنى وملحقاته.

اللجان الداخلية:

يتم تشكيل لجان داخلية دائمة ومؤقتة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها وتقديم التوصيات اللازمة، ومن أهم هذه اللجان لجنة إدارة المخاطر التي من مهامها تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على المؤسسة ومركزها المالي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى التأكد من أن أهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية يتم تحقيقها وضمن مستويات المخاطر المقبولة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

تحتفظ المؤسسة بموجب القانون بسجلات وحسابات منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشمل مسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. ويتم تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق خارجي وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة لذلك تخضع المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة. ويتم نشر الحسابات الختامية السنوية بعد موافقة مجلس الإدارة في الصحف المحلية اليومية وعلى الموقع الإلكتروني، وضمن التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعتبر أداة رئيسة شاملة للتعريف بنظام ضمان الودائع في المملكة وإنجازات المؤسسة السنوية وأهم مؤشرات الودائع لدى الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء وتطور احتياطيات المؤسسة وسياسة استثماراتها والعوائد المتحققة عليها.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية

أنشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) كصندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى المؤسسة إدارته، حيث يهدف الصندوق الى "تأمين الحماية للمودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم وذلك وفقاً لأحكام القانون، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بهذه البنوك." وتكون العلاقة بين المؤسسة والصندوق على أساس الوكالة بالأجر.

تطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، ويقوم هذا الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، وما يدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع. كما ويعين للصندوق مستشار شرعي بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الافتاء وبحيث يكون من ذوي الخبرة العملية والاختصاص في فقه المعاملات.

ساهمت الحكومة في رأسمال الصندوق بمبلغ مقداره مائة وخمسون ألف دينار، كما يمول الصندوق بشكل رئيس من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الاسلامية الأعضاء ومن عوائد أنشطته الاستثمارية، كما ويجوز للصندوق الاقتراض على شكل قروض حسنة من المؤسسة أو من أي جهة أخرى ليتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليه قانوناً.

صدرت الفتوى الشرعية رقم (٢٠١٢/١٣) القاضية بجواز إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك الإسلامية.

أهم ملامح الصندوق:

العضوية:
العضوية إلزامية لجميع البنوك الاسلامية الأردنية وفروع البنوك الاسلامية الأجنبية العاملة في المملكة.

بلغ عدد البنوك الاسلامية في نهاية العام ٢٠٢٠ (٤) بنوك منها (٣) بنوك اسلامية أردنية.

سقف الضمان:
تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك اسلامي.

نبذة عامة عن المؤسسة/ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

نطاق التغطية:

- الودائع المضمونة:

يضمن الصندوق حسابات الأئتمان وحسابات الاستثمار المشترك **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في الصندوق.

- الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- حسابات الاستثمار المخصص.

- العملة المضمونة:

يضمن الصندوق المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، وله أن يضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

- رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك الاسلامي رسم اشتراك سنوي بنسبة (٢,٥) بالالف يتم احتسابها وتحصيلها على أساس مجموع الحسابات الآتية في نهاية كل سنة: -

- رصيد حسابات الائتمان او ما في حكمها.
- رصيد حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك الاسلامية وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

- إستثمار أموال الصندوق:

تستثمر أموال الصندوق في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وذلك استناداً لأحكام المادة (٣٥مكرر) من قانون المؤسسة.

حال تصفية الصندوق تؤول امواله الى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة عليه.

يعتبر الصندوق الضامن الوحيد للودائع لدى البنوك الاسلامية في الجهاز المصرفي الأردني وفق أحكام قانون المؤسسة وبما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجّل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية خلال العام ٢٠٢٠م ارتفاعاً، حيث وصل إلى ما مقداره ٣٦٧٨٩,٢ مليون دينار مقابل ٣٥٣٣٢,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م، أي بزيادة قدرها ١٤٥٦,٣ مليون دينار ونسبتها ٤,١٪. علماً بأن معدّل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات العشر الأخيرة بلغ ٥,٠٪ بالمتوسط.

الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٢٨٢٣٣,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٢٧١٣٥,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م، أي بارتفاع مقداره ١٠٩٨,٩ مليون دينار ونسبته ٤,٠٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ١٩٥١٦,٩ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٩,١٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ٧٨٢٢,٢ مليون دينار وما نسبته ٢٧,٧٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٨٩٤,٨ مليون دينار وما نسبته ٣,٢٪.

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
العام	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٩م	١٨٧٥٣,٤	٥٩٠٠,٠	٧٥٢٦,٩	٧١٤١١	٨٥٤,٦	١٩٠٣٨٢
٢٠٢٠م	١٩٥١٦,٩	٥٩١٣,٠	٧٨٢٢,٢	٧٤٨٤٨,٠	٨٩٤,٨	٢٢٩٣٨٩,٠
نسبة النمو	٤,١٪	٠,٢٪	٣,٩٪	٤,٨٪	٤,٧٪	٢٠,٥٪

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

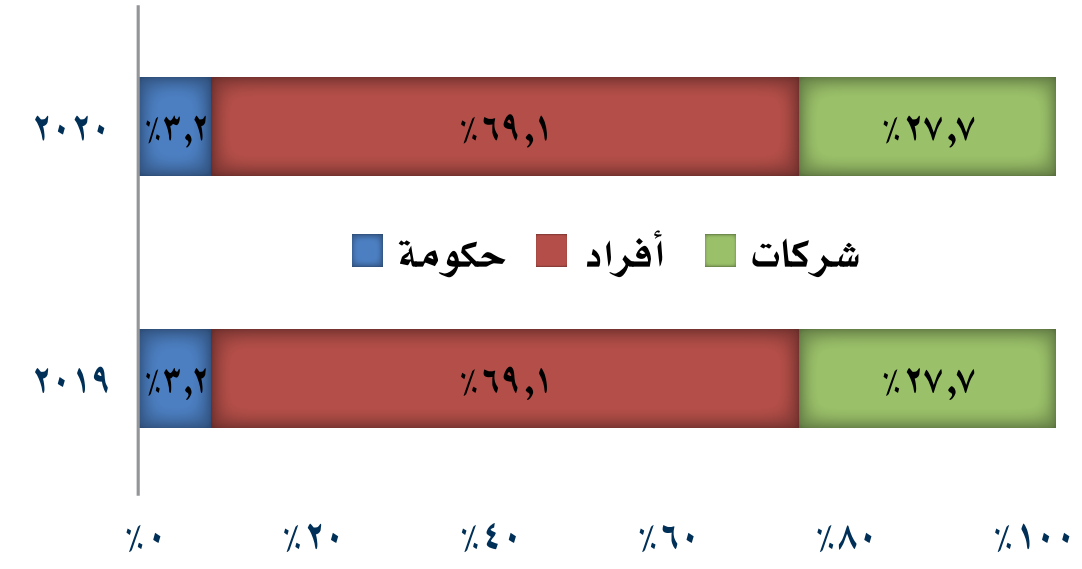

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

شكّلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٩,١٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠٢٠م.

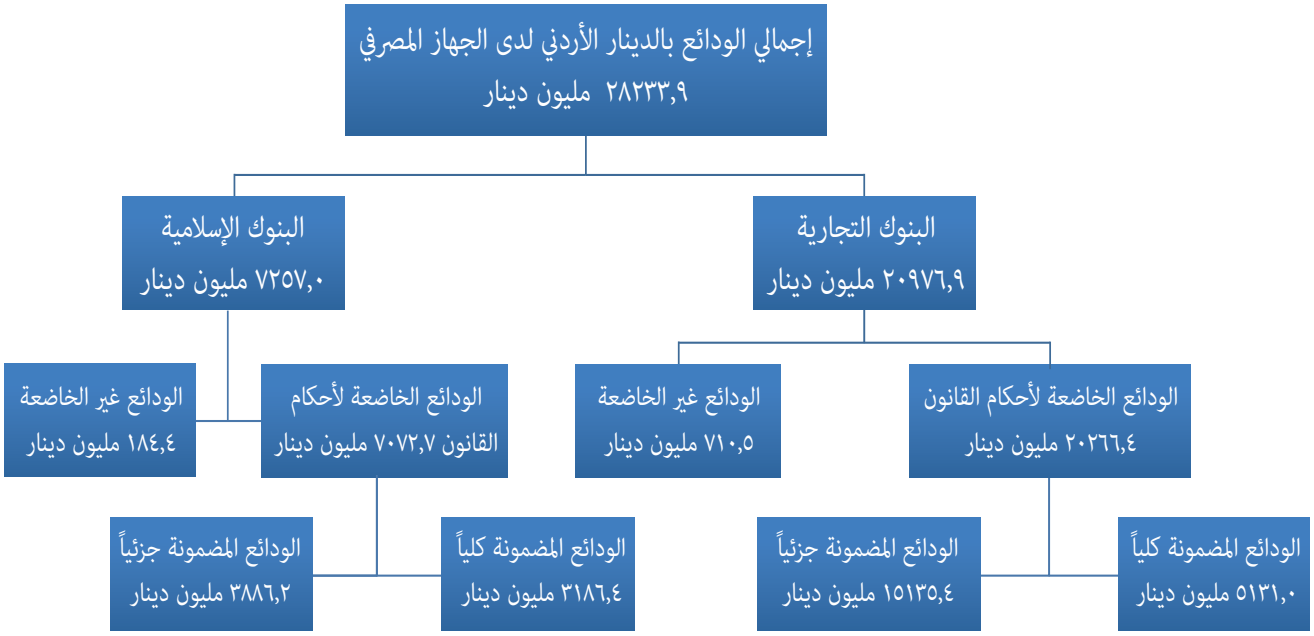

توزيع ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي

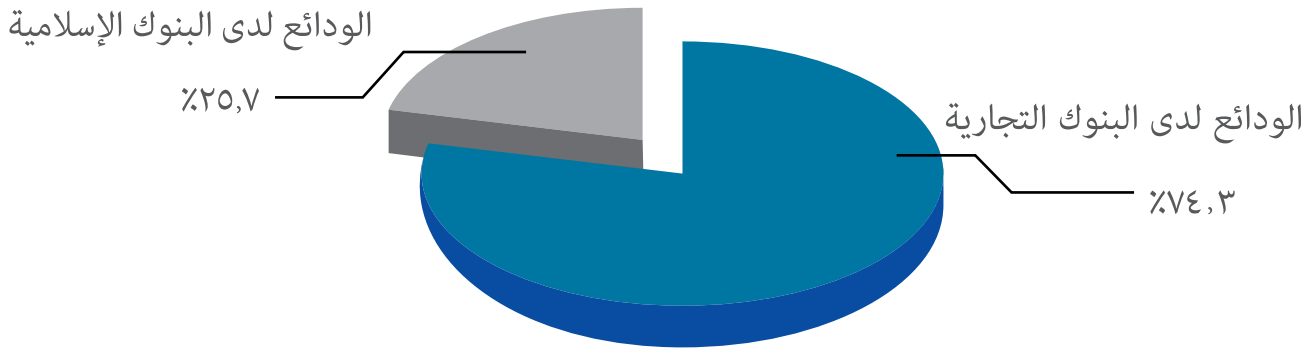

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك التجارية:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء بالمؤسسة باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها- حوالي ٢٠٢٦٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ١٩٨٣٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م وبنسبة ارتفاع بلغت ٢,٢٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٦,٦٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التجارية التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود لحوالي ٢٠٥٧,٥ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٩٨٥٠,٠ ديناراً لعام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ١٩٩٦,٢ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ٩٩٣٧,٠ ديناراً في نهاية العام ٢٠١٩م.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك التجارية

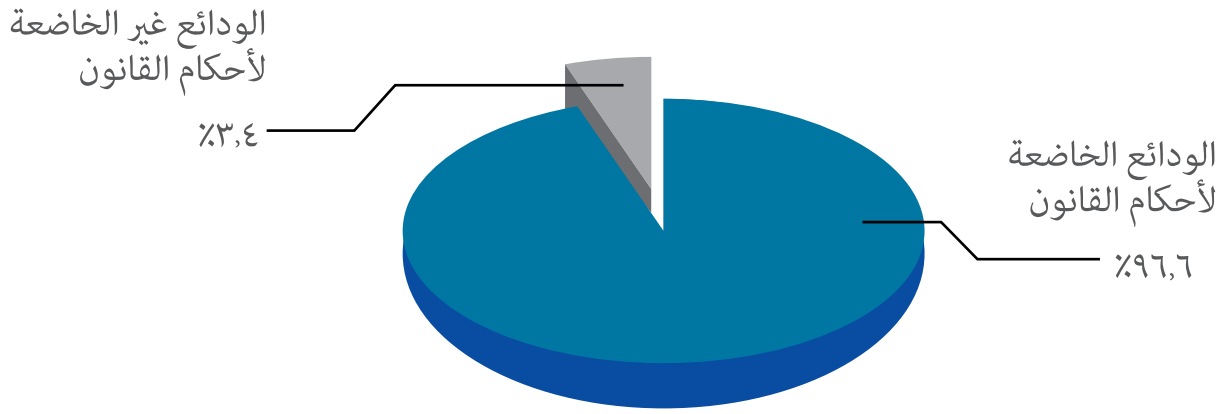

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء ما نسبته ٩٦,٦٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة.

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٢٥,٣٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٠م، حيث بلغت ما مقداره ٥١٣١,٠ مليون دينار، تعود لحوالي ١٩٩٨,٨ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٥٦٧,٠ ديناراً مقارنة بـ٤٩٣٩,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م تعود لحوالي ١٩٣٩,٦ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٥٤٧,٠ ديناراً، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٠م حوالي ٩٧,١٪.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٥١٣٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ١٤٨٩٥,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م. تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٤,٧٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٠م، وتعود هذه الودائع لحوالي ٥٨,٧ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ ٢٥٧٨٦٢,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٥٦,٦ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٦٣١٩٢,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٩م.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في المؤسسة:

تركزت الحصة السوقية من الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢٠م كما يلي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي والبنك الأهلي الأردني ووفق النسب التالية على الترتيب: ٢٢,٩٪، ١٦,٢٪، ٨,٦٪، ٦,٦٪ و٦,٣٪.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في المؤسسة - كما هي في نهاية العام ٢٠٢٠

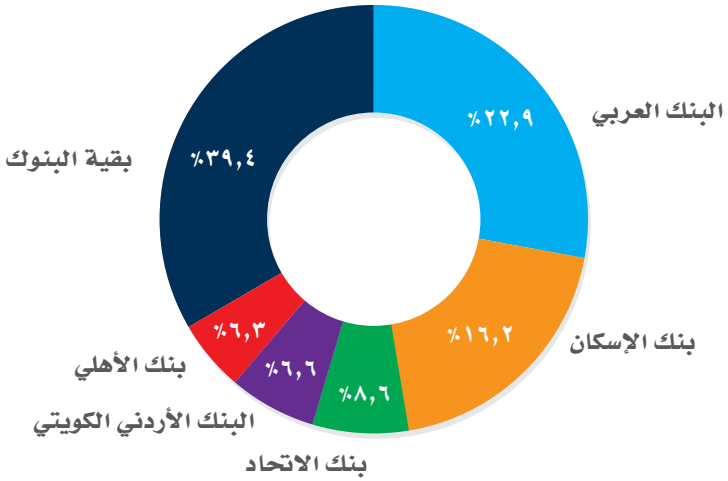

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠٢٠م العمل على بناء وتعزيز احتياطياتها، ليسجل مستوى احتياطيات المؤسسة ٩٢٨,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠م مرتفعاً بمقدار ٧٩,١ مليون دينار وبنسبة ٩,٣٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام المنصرم، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٤,٥٨٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١١,٥٢٪.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة

البند	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	١٥٦٨٠,٥	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	١٩٣٠٧,٨	٢٠٦٧٦,٠	٢٠٢٠٣,٢	١٩٨١٦,٩	١٩٧٩٤,٤	٢٠٥٤٧,١	٢٠٩٧٦,٩
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٧٠٧,٠	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	١٦٩٢,١	١٧٢٦,٣	١٨٢١,٢	١٨٨٣,٨	١٩٣٥,٧	٢٠٠٠,٣	٢٠٦١,٠
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٩١٨٦	٨٤٧٩	٩٧٩٥	١١٤١١	١١٩٧٧	١١٠٩٤	١٠٥٢٠	١٠٢٢٦	١٠٢٧٢	١٠١٧٨
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	١٥٠٩٩,٧	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	١٨٠١٨,١	١٩٤٨٩,٨	١٩٣١٢,٨	١٩٠٩٤,٢	١٩٠٦٧,١	١٩٨٣٥,٤	٢٠٢٦٦,٤
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) (مليون دينار)	٥٧٩٠,٤	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٦٥٤٣,٩	٦٨٩٦,٩	٧٢٩٩,٤	٧٤٦٤,٣	٧٣٢٨,٤	٧٧٦٩,٦	٨٠٦٥,٨
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي ودائع العملاء	٣٦,٩٪	٣٨,٩٪	٣٦,٣٪	٣٣,٩٪	٣٣,٤٪	٣٦,١٪	٣٧,٧٪	٣٧,٠٪	٣٧,٨٪	٣٨,٥٪
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٣٨,٣٪	٤٠,٥٪	٣٧,٧٪	٣٦,٣٪	٣٥,٤٪	٣٧,٨٪	٣٩,١٪	٣٨,٤٪	٣٩,٢٪	٣٩,٨٪
عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٧٠٤,٦	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	١٦٨٩,٥	١٧٢٢,٩	١٨١٧,٦	١٨٨٠,٠	١٩٣١,٨	١٩٩٦,٢	٢٠٥٧,٥
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (دينار)	٨٨٥٨	٨١٥٢	٩٤٣١	١٠٦٦٥	١١٣١٢	١٠٦٢٥	١٠١٥٦	٩٨٧٠	٩٩٣٧	٩٨٥٠
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (مليون دينار)	٣٨٥٨,٧	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٤٢٨٣,٥	٤٤٦١,٤	٤٧٠٣,٣	٤٨٧٨,٩	٤٨٠٨,٦	٤٩٣٩,٨	٥١٣١,٠
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٦٦٦,٠	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	١٦٤٤,٣	١٦٧٤,٢	١٧٦٥,٧	١٨٢٨,٣	١٨٨١,٤	١٩٣٩,٦	١٩٩٨,٨
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٢٣١٦	٢٢٩٩	٢٤١٣	٢٦٠٥	٢٦٦٥	٢٦٦٤	٢٦٦٩	٢٥٥٦	٢٥٤٧	٢٥٦٧
ودائع العملاء المضمونة جزئياً (مليون دينار)	١١٢٤١,٠	٩٩٣٨,٩	١٢٢٤٨,٨	١٣٧٣٤,٥	١٥٠٢٨,٤	١٤٦٠٩,٤	١٤٢١٥,٢	١٤٢٥٨,٥	١٤٨٩٥,٦	١٥١٣٥,٤
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	٣٨,٦	٣٥,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٤٨,٧	٥١,٩	٥١,٧	٥٠,٤	٥٦,٦	٥٨,٧
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (دينار)	٢٩٠٩٦١	٢٧٩٨٢٧	٢٩٣٦٩٣	٣٠٣٨٠٧	٣٠٨٥٢١	٢٨١٣٧٨	٢٧٤٩١٩	٢٨٢٩٢٩	٢٦٣١٩٢	٢٥٧٨٦٢
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	١٩٣١,٧	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٢٢٦٠,٤	٢٤٣٥,٦	٢٥٩٦,١	٢٥٨٥,٤	٢٥١٩,٨	٢٨٢٩,٨	٢٩٣٤,٨
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٢٥,٦٪	٢٧,٦٪	٢٥,٠٪	٢٣,٨٪	٢٢,٩٪	٢٤,٤٪	٢٥,٦٪	٢٥,٢٪	٢٤,٩٪	٢٥,٣٪
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٧٤,٤٪	٧٢,٤٪	٧٥,٠٪	٧٦,٢٪	٧٧,١٪	٧٥,٦٪	٧٤,٤٪	٧٤,٨٪	٧٥,١٪	٧٤,٧٪
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	١٧,٢٪	١٧,٩٪	١٧,٠٪	١٦,٥٪	١٦,٢٪	١٧,٨٪	١٨,٢٪	١٧,٧٪	١٩,٠٪	١٩,٤٪
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٢٤,٦٪	٢٦,٥٪	٢٤,٠٪	٢٢,٢٪	٢١,٦٪	٢٣,٣٪	٢٤,٦٪	٢٤,٣٪	٢٤,٠٪	٢٤,٥٪
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٧١,٧٪	٦٩,٥٪	٧٢,١٪	٧١,١٪	٧٢,٧٪	٧٢,٣٪	٧١,٧٪	٧٢,٠٪	٧٢,٥٪	٧٢,٢٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٩٧,٦٪	٩٧,٧٪	٩٧,٤٪	٩٧,٢٪	٩٧,٠٪	٩٧,٠٪	٩٧,١٪	٩٧,٢٪	٩٧,٠٪	٩٧,٠٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٢,٣٪	٢,١٪	٢,٤٪	٢,٧٪	٢,٨٪	٢,٩٪	٢,٧٪	٢,٦٪	٢,٨٪	٢,٨٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون	٩٧,٧٪	٩٧,٩٪	٩٧,٦٪	٩٧,٣٪	٩٧,٢٪	٩٧,١٪	٩٧,٢٪	٩٧,٤٪	٩٧,٢٪	٩٧,١٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون	٢,٣٪	٢,١٪	٢,٤٪	٢,٧٪	٢,٨٪	٢,٩٪	٢,٨٪	٢,٦٪	٢,٨٪	٢,٩٪
نسبة تركز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر بنك	٢٥,٩٪	٢٣,٥٪	٢٣,١٪	٢١,٨٪	٢١,٥٪	٢٢,١٪	٢٠,٣٪	٢٠,٣٪	٢٠,٧٪	٢٢,٩٪
نسبة تركز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر بنكين	٤٥,٢٪	٤٣,٧٪	٤٢,٧٪	٤١,٨٪	٤١,٧٪	٤٢,٠٪	٤٠,٤٪	٣٩,٩٪	٣٩,٣٪	٣٩,٢٪
نسبة تركز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك	٦٣,٩٪	٦٢,٨٪	٦١,٦٪	٦١,٩٪	٦٣,٢٪	٦٢,٣٪	٦٠,٧٪	٦٠,٨٪	٦١,٤٪	٦٠,٧٪
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	٢٧٨,٤	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٤٦٣,١	٥٣٧,٢	٦١٢,٤	٦٩٠,٩	٧٧٤,٥	٨٤٩,٨	٩٢٨,٩
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون	١,٨٪	٢,٤٪	٢,٤٪	٢,٦٪	٢,٨٪	٣,١٧٪	٣,٦٢٪	٤,٠٦٪	٤,٢٨٪	٤,٥٨٪
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان)	٤,٨٪	٦,٠٪	٦,٤٪	٧,١٪	٧,٨٪	٨,٤٪	٩,٣٪	١٠,٦٪	١٠,٩٪	١١,٥٢٪

تطوّر الودائع لدى البنـوك الإسلامية

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية الأربعة ٧٢٥٧,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٦٥٨٧,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٩م مرتفعاً بمقدار ٦٦٩,٢ مليون دينار وبنسبة ١٠,٢٪. تعود هذه الودائع إلى ١٣٤٧,٩ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٠م مقابل ١٢٨٨,١ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٩.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية:

بلغ إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية ٧٠٧٢,٧ مليون دينار تعود إلى ١٣٤٧,٦ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٠م، حيث تشكل هذه الودائع ما نسبته ٢٥,٩٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى الجهاز المصرفي الأردني تعود ودائعهم إلى ما نسبته ٣٩,٦٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون.

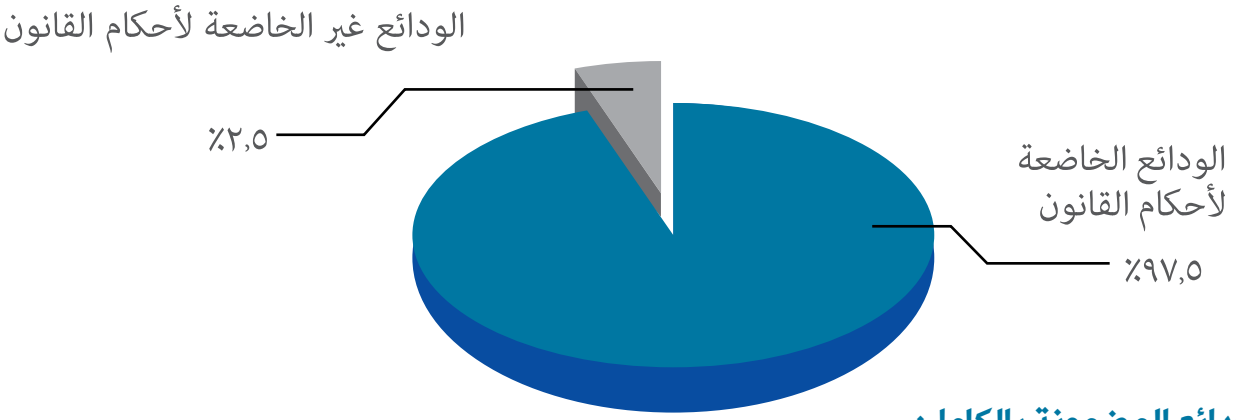

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٤٥,١٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٠م، حيث بلغت ما مقداره ٣١٨٦,٤ مليون دينار، تعود لحوالي ١٣٢٥,٢ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٤٠٤,٠ ديناراً مقارنة بـ٢٩٣٩,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م تعود لحوالي ١٢٦٧,٤ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٣١٩,٠ ديناراً، حيث بلغت نسبة عدد المودعين لدى البنوك الإسلامية المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية في نهاية عام ٢٠٢٠م حوالي ٩٨,٣٪.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ٣٨٨٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٣٥٠٥,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م. تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٥٤,٩٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٠م، وتعود هذه الودائع لحوالي ٢٢,٤ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية، بمتوسط وديعة بلغ ١٧٣٨٠٣,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٢٠,٣ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ١٧٢٤١٦,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٩م.

احتياطيات الصندوق:

بلغت احتياطيات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ٢٥,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠م، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٠,٣٦٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ٠,٦٠٪.

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[١]:

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٨٥٥٥,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بحوالي ٨١٩٨,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م، وبارتفاع بلغت نسبته ٤,٤٪. وقد انخفض عدد المودعين بالعملات الأجنبية من ٢٥٨,٩ ألف مودع في نهاية عام ٢٠١٩م إلى نحو ٢٥٨,٢ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٠م، مما نتج عنه ارتفاع متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٣١٦٦٨,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٩م إلى ٣٣١٣٨,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م.

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٧١,٢٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما هي في نهاية العام ٢٠٢٠م.

١- يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموّها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٩م	٥٩٧٩,٧	٢٥٧٩١,٠	٢١٥٧,٤	٨٠٠٤٨,٠	٦٠,٨	٩٠٨١٨٨,٠
٢٠٢٠م	٦٠٩٤,٦	٢٦٣٧٩,٠	٢٣٩٩,٦	٨٨٦٥٦,٠	٦١,١	٨٩٩٠٠٠,٠
نسبة النمو	٪١,٩	٪٢,٣	٪١١,٢	٪١٠,٨	٪٠,٥	٪١,٠-

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

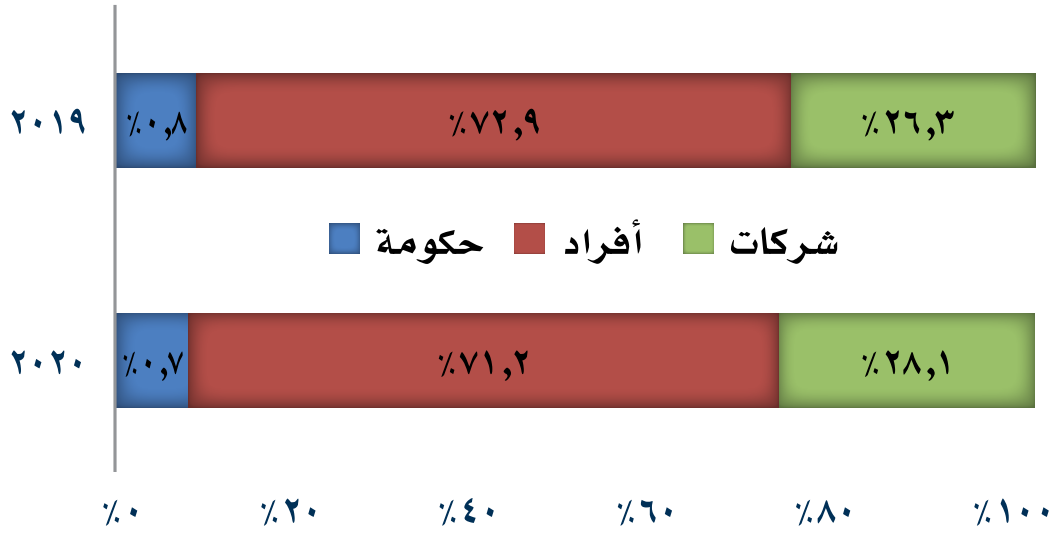

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية، فقد بلغت ما يعادل ٧٧٠٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ٧٣٨٥,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م، بارتفاع بلغت نسبته ٤,٤٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩٠,١٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢٠م حوالي ٢١٩,٣ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٣٥١٤٦,٠ ديناراً، مقابل ٢٢٠,٢ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٣٣٥٣٩,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٩م.

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان، بنك الاتحاد، بنك الأردن، وبنك المال، ووفق النسب التالية على الترتيب: ٣٦,٤٪، ١٤,٥٪، ٩,٢٪، ٥,١٪ و٥,٠٪.

تركز إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي

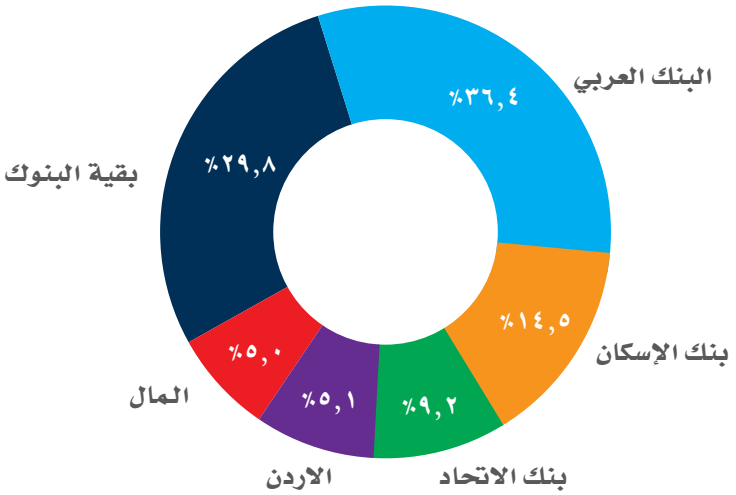

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك الإسلامية، فقد بلغت ما يعادل ٨٤٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ٨١٢,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩م، بارتفاع بلغت نسبته ٤,٢٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩,٩٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢٠م حوالي ٣٨,٨ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٢١٧٩٤,٠ ديناراً، مقابل ٣٨,٧ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٢١٠١١,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٩م.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٠ بتعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون، هذا وقد استمر تعديل نسبة رسوم الإشتراك التي سيتم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٠ من البنوك الأعضاء الى واحد وخمسة وسبعون بالألف سنداً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

الأداء المالـي للمؤسسة:

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٩٣٢ مليون دينار مقارنة بـ ٨٥٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٩، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,١٥ مليون دينار في ٢٠٢٠/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,٨٥) مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٠ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٩٢٩ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٩ بحوالي ٧٩ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٠ ما مقداره ٣٥ مليـون دينار مقابل ٣٣,٨ مليون دينـار تم تحصيلها خلال العام ٢٠١٩، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ٣,٥٪.

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠٢٠ حوالي ٤٤ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٤١,٦ مليون دينار خلال العام ٢٠١٩ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٨٪.

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠٢٠

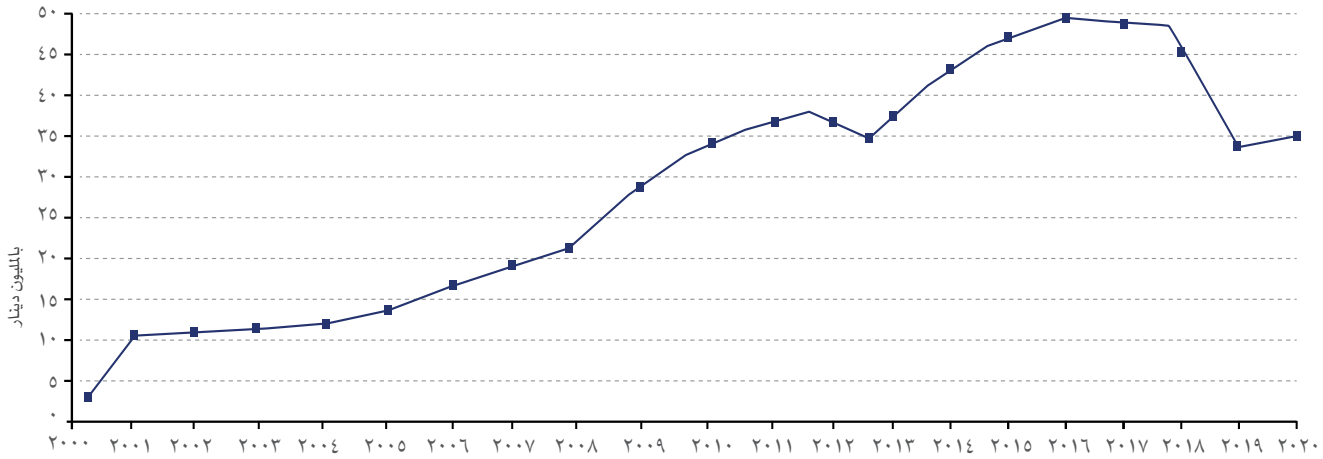

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٣٪ نهاية العام ٢٠٢٠ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (أ/٥) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار:

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ٩١٥,٣ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنةً بحوالي ٨٣٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩، وبزيادة مقدارها ٨٠,٥ مليون دينار وبما نسبته ٩,٦٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

- سندات حكومية بقيمة ٨٤٩,١ مليون دينار وبنسبة ٩٢,٨٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- سندات مؤسسات عامة بقيمة ٥٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٩٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- أذونات حكومية بقيمة ١٢,٢ مليون دينار وبنسبة ١,٣٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٩١٥,٣ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٨,٢٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢٠.

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٠

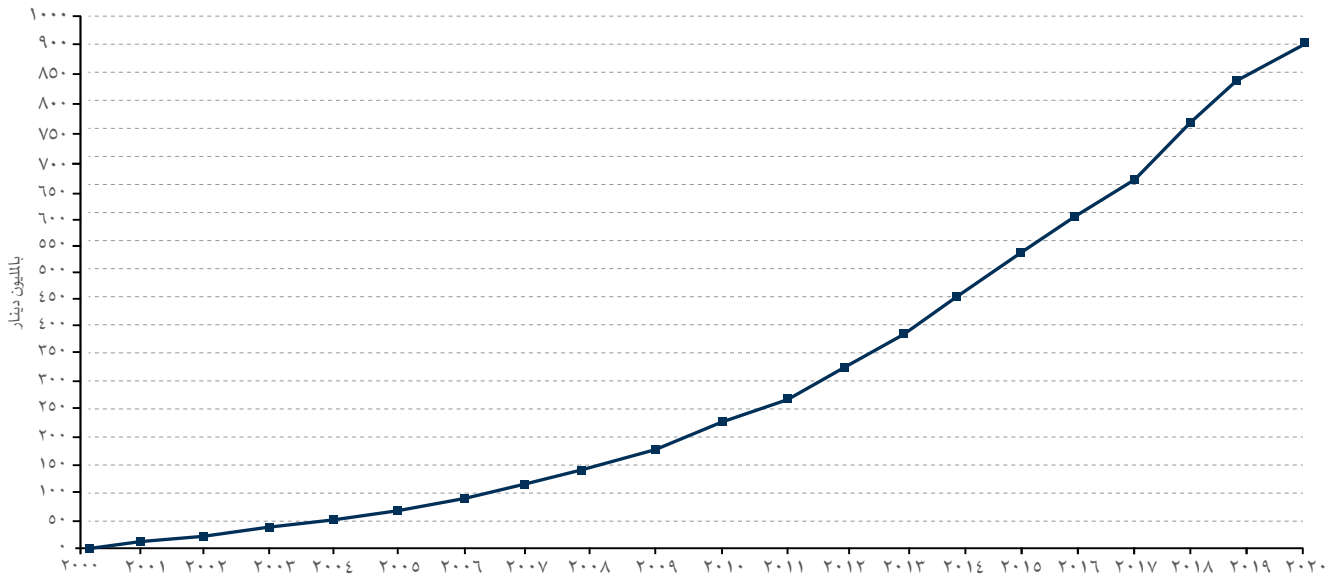

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٠ إيرادات بلغت حوالي ٤٥,٣ مليون دينار مقارنة بـحوالي ٤٢,٩ مليون دينار خلال العام ٢٠١٩ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٦٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٠

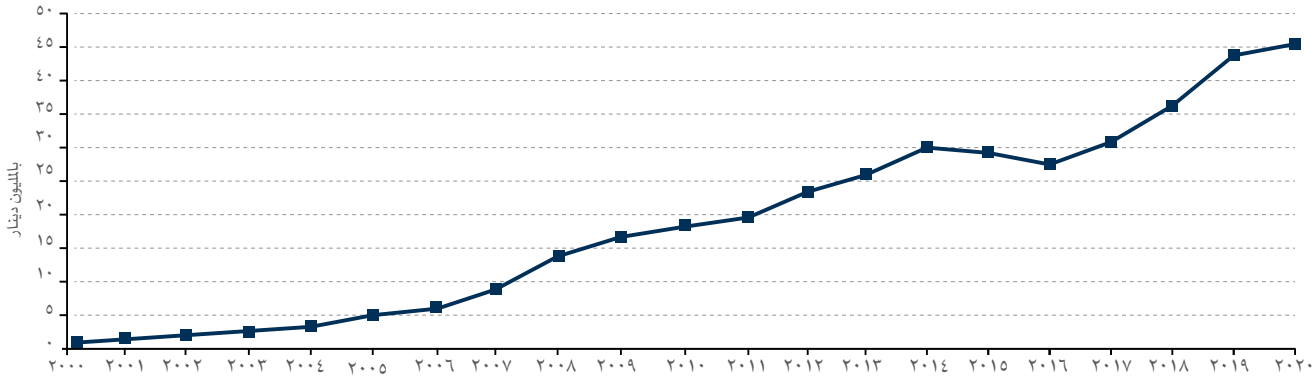

بلغت عـوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٤٥,٣ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٠ .

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

انخفض معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,١٤٤٪ ليصبح ٥,١١١٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٥,٢٥٥٪ في نهاية العام ٢٠١٩، كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٤,٢٣٤ سنة في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ٣,٠٧٣ سنة في نهاية عام ٢٠١٩.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٠

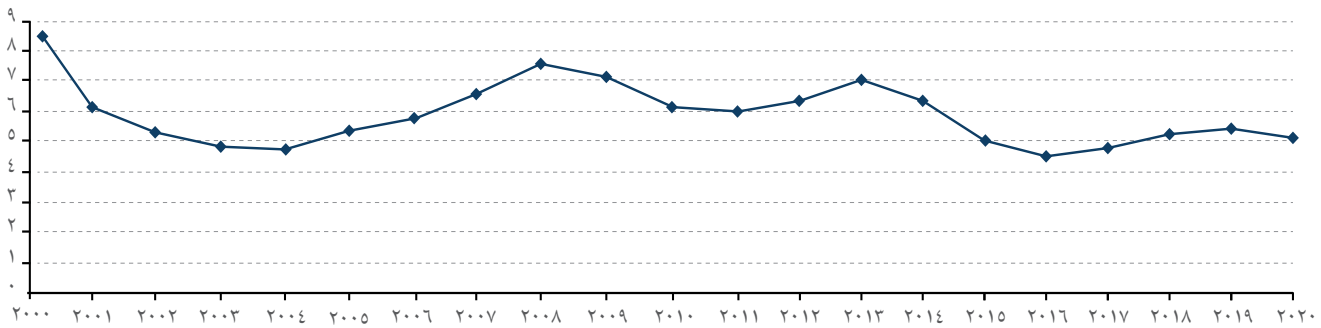

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠٢٠ حوالي ١٢٠,١ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ٧٣,٧ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠٢٠.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠٢٠

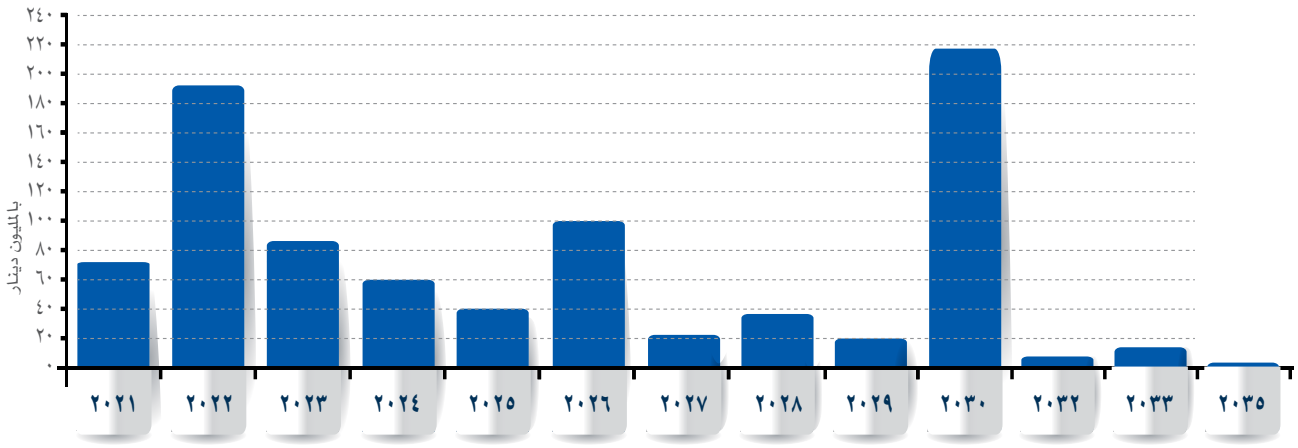

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام, فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ١,٠٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠.

الاحتياطيات:

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٩٢٩ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٨٤٩,٨ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٩ بزيادة مقدارها ٧٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٩,٣٪، هـذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٥٨٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٢٠٢٦٦,٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وما نسبته ١١,٥٢٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٨٠٦٥,٨ مليون دينار.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٠

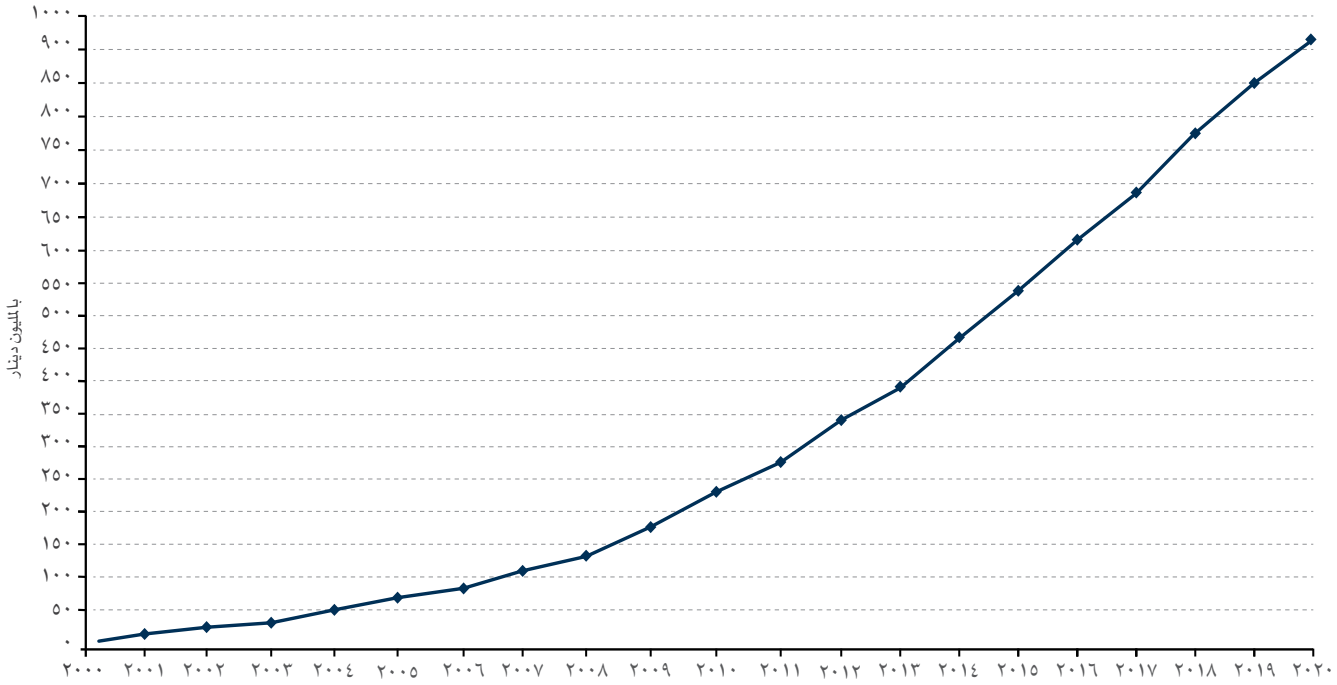

البرنامج المالي
ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي:

استمرت المؤسسة بمتابعة وقياس أدائها المؤسسي من خلال تحديث برنامجها المالي متوسط الأجل بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية، وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

يستند البرنامج المالي إلى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي، ويعمل من خلال آليات تحدد العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته المتمثلة بهذه المؤشرات، خاصةً المتعلقة منها بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

وتقوم المؤسسة سنوياً، بمراجعة شاملة لبرنامجها المالي وتحديث فرضيات البرنامج في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء في المؤسسة ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

ويذكر أنّ البرنامج المالي للمؤسسة يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس وهي:

- المؤشرات الاسترشادية: وتمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي فـي تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

- مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي: وتمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمـن سيطرة المؤسسة المباشـرة، كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الاستثمارية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى ٤,٥٨٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنةً بـ ٤,٢٨٪ مع نهاية عام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع سنوياً، بافتراض نموّ الودائع الخاضعة لأحكام القانون بالدينار بمتوسّط نموّ طويل الأجل يبلغ حوالي ٣,٧٪ سنوياً.

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض إلى ١١,٥٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠م مقارنةً بـ ١٠,٩٪ مع نهاية عام ٢٠١٩م، ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الصافية و الإجمالية:

انخفضت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢٠م، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣,١٪ و٣,٠٪ على التوالي مقارنة بـما نسبته حوالي ٣,٢٪ و٣,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩م.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

انخفضت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل في نهاية العام ٢٠٢٠م، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣,٠٪ مقارنة بـما نسبته حوالي ٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن توالي هذه النسبة انخفاضها خلال الأعوام المقبلة نتيجة حرص المؤسسة على ضبط نفقاتها وتقليصها ما أمكن.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنةً بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج، وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

تشير النتائج الأولية للبرنامج المالي لعام ٢٠٢٠م إلى إمكانية الاستمرار في رفع نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون خلال الأعوام القادمة.

المؤشـرات الرئيسـة للبرنامج المالـي متوسط الأجـل :

البنـــد	فعلي				متوقع					
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	١٩,٠٩٤	١٩,٠٦٧	١٩,٨٣٥	٢٠,٢٦٦	٢١,٢٥٠	٢٢,٠٣٤	٢٢,٨٤٧	٢٣,٦٩١	٢٤,٥٦٥	٢٥,٤٧١	٢٦,٤١١
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار).	٧,٤٦٤	٧,٣٢٨	٧,٧٧٠	٨,٠٦٦	٨,٦٥٤	٩,٢٨٤	٩,٩٦١	١٠,٦٨٧	١١,٤٦٦	١٢,٣٠١	١٣,١٩٨
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	٦٩١	٧٧٤	٨٥٠	٩٢٩	١٠٢٩	١١٣٨	١٢٥٨	١٣٨٨	١٥٣٠	١٦٨٤	١٨٥١
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٦	٤,٨	٥,٢	٥,٥	٥,٩	٦,٢	٦,٦	٧,٠
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) (٪).	٩,٣	١٠,٦	١٠,٩	١١,٥	١١,٩	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٧	١٤,٠
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٣٩,١	٣٨,٤	٣٩,٢	٣٩,٨	٤٠,٧	٤٢,١	٤٣,٦	٤٥,١	٤٦,٧	٤٨,٣	٥٠,٠
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٨	٣,٤	٣,١	٣,٠	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٤,٠	٣,٥	٣,٢	٣,١	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٤,٣	٣,٧	٣,٣	٣,٠	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٠

التوعية الإعلامية
والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

تميز العام ٢٠٢٠ بمرور عشرين عاما على تأسيس المؤسسة وتتويج إنجازاتها بتطوير مهامها وتعزيز جهود التوعية الإعلامية لرفع نسبة الوعي بمفهوم نظام ضمان الودائع في المملكة على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كورونا على صعيد العمل والوصول الى الجمهور المستهدف والجهات ذات العلاقة. فقد قدمت المؤسسة درع تقدير لسعادة مساعد المدير العام السيد فايز كلبونة لجهوده وانجازاته وعمله المتفاني خلال مسيرته المهنية منذ تأسيس المؤسسة، كما تم توزيع شارة بشعار المؤسسة على الموظفين وتكريم الموظفين المتميزين للعام ٢٠١٩.

و تم اعداد مواد تعريفية احتفالاً بهذه المناسبة تضمنت "فيديو تعريفي بالمؤسسة" تم نشره على صفحة الفيسبوك ، بالإضافة الى طباعة بانر وتصميم صفحة مقدمة على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني.

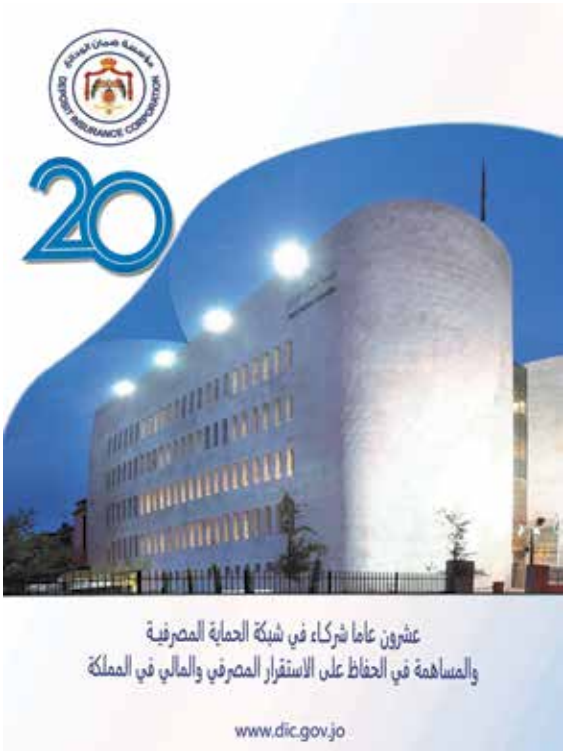

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

وخلال العام ٢٠٢٠، واصلت المؤسسة جهودها التوعوية وتعزيز أواصر التعاون مع البنوك الأعضاء والجهات ذات العلاقة وتنويع وسائل التواصل بما يخدم أهداف الحملة التوعوية، حيث تم نشر مقابلة لعطوفة المدير العام في مجلة اتحاد المصارف العربية تم فيها تسليط الضوء على أهداف ومهام المؤسسة وأهم التعديلات التي طرأت على القانون والمبررات وراء تلك التعديلات. كما تم التفاعل مع الجمهور من خلال صفحة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وتحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني وبوابة الحكومة الإلكترونية باعتبارها القنوات الالكترونية الرئيسية للتعريف بطبيعة عمل المؤسسة، إضافة الى اعداد ونشر التقرير السنوي للمؤسسة للعام ٢٠١٩ والإعلانات الخاصة بعضوية البنوك والقوائم المالية للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، شاركت المؤسسة في العديد من الفعاليات الافتراضية في ظل الجائحة منها الاجتماعات التي تم تنظيمها من قبل الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) على سبيل المثال الاجتماع السنوي العام التاسع عشر للهيئة والذي تم فيه انتخاب السيد Yury Isaev مدير عام هيئة ضمان ودائع الاتحاد الروسي رئيسا للهيئة الدولية لضامني الودائع، واجتماعات المجلس التنفيذي واللجان المنبثقة عنه بالإضافة الى اجتماعات اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA).

كما شاركت المؤسسة في الندوة المنظمة من قبل معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية بالتعاون مع الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) خلال شهر أيلول من العام ٢٠٢٠م حول المخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي خلال جائحة كورونا وآثارها على ضامني الودائع والإجراءات المتخذة للتصدي للآثار السلبية للجائحة وجاهزيتها لمعالجة البنوك المتعثرة خلال تلك الجائحة، وتم أيضا تناول موضوع أثر الجائحة على تطوّر استخدام التقنيات المالية الرقمية ما بين التحديات والفرص لضامني الودائع.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، قائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر أخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات اخر وتم اصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٠.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية المؤسسة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك

كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
١٦ أيار ٢٠٢١

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠ دينار أردني	٢٠١٩ دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		١,٠٢٦,٥٧١	٥٩٥,٥٤١
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة		١١,٣٢٦,٣٣٠	١٣,٠٠٧,٨١٧
أرصدة مدينة أخرى		٧,٠٨٢	٦,٨٩١
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - القصير الأجل	٦	٥٨,٥٤٠	٥٨,٥٤٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – القصير الأجل	٧	٧٣,٧٤٤,٠٠٨	١٢٠,٣٥١,٥٧٠
مجموع الموجودات المتداولة		٨٦,١٦٢,٥٣١	١٣٤,٠٢٠,٣٥٩
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين – الطويل الأجل	٦	٩٤٥,٩٣٤	١,٠٠٤,٤٧٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - الطويل الأجل	٧	٨٤١,٥٣١,٢١٣	٧١٤,٤٣٤,٤٩٤
ممتلكات ومعدات	٨	٣,٤٥٠,٨٢٦	٣,٥٦٧,٢١٢
مجموع الموجودات غير المتداولة		٨٤٥,٩٢٧,٩٧٣	٧١٩,٠٠٦,١٨٠
مجموع الموجودات		٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤	٨٥٣,٠٢٦,٥٣٩
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى		٣٧,٧٦٠	٤٨,٩٩٢
مجموع المطلوبات		٣٧,٧٦٠	٤٨,٩٩٢
حقوق الملكية			
رأس المال	٩	٣,١٥٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	١٠	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧
مجموع حقوق الملكية		٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤	٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤	٨٥٣,٠٢٦,٥٣٩

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	١١	٣٥,٠١٩,١٩١	٣٣,٧٧٢,٤٢٢
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٤٥,٣١٤,٦٩٩	٤٢,٨٨٨,٨٦٢
عوائد تمويل وفوائد الإسكان الممنوحة		٢١,١٩١	٢٥,٨٦١
أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٥٨,٨٦٩	-
إيرادات أخرى		٢٢,٥٣٨	٧,١٣١
مجموع الإيرادات		٨٠,٤٣٦,٤٨٨	٧٦,٦٩٤,٢٧٦
مصاريف إدارية	١٢	(١,٣٦١,٢٩١)	(١,٣٢٢,٤٢٣)
فائض الإيرادات عن النفقات		٧٩,٠٧٥,١٩٧	٧٥,٣٧١,٨٥٣

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣,١٥٠,٠٠٠	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٧٩,٠٧٥,١٩٧	٧٩,٠٧٥,١٩٧
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣,١٥٠,٠٠٠	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤
٢٠١٩			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣,٣٠٠,٠٠٠	٧٧٤,٤٥٥,٦٩٤	٧٧٧,٧٥٥,٦٩٤
تخفيض في رأس المال*	(١٥٠,٠٠٠)	-	(١٥٠,٠٠٠)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٧٥,٣٧١,٨٥٣	٧٥,٣٧١,٨٥٣
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣,١٥٠,٠٠٠	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧

* بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ فقد تقرر إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره مائة وخمسون ألف دينار أردني تدفعه المؤسسة للصندوق وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن النفقات	٧٩,٠٧٥,١٩٧	٧٥,٣٧١,٨٥٣
تعديلات-		
إستهلاكات	١٢٢,٢٥١	١٢٠,٧١٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(٥٣)	(٣١١)
أرباح بيع موجودات مالية	(٥٨,٨١٦)	-
إيرادات الفوائد	(٤٥,٣١٤,٦٩٩)	(٤٢,٨٨٨,٨٦٢)
التغيرات في راس المال العامل -		
أرصدة مدينة أخرى	(١٩١)	١
أرصدة دائنة أخرى	(١١,٢٣٢)	١٤,٩٩٧
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٣٣,٨١٢,٤٥٧	٣٢,٦١٨,٣٩٦
الأنشطة الإستثمارية		
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(٤٥١,٢٦٧,٧٣٥)	(٢٣٩,٣٧٢,٣٩١)
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٢٠,١٠٢,٨٩٤	١٦٥,٤٣٣,٨٢٧
المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٥٠,٧٣٤,٥٠٠	-
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٧١	٣٢٩
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٥٨,٥٤٠	٥١,٤٩٦
فوائد مقبوضة	٤٦,٩٩٦,١٨٦	٤١,٣١٦,٦١٣
شراء ممتلكات ومعدات	(٥,٨٨٣)	(٣٢,٣٧٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية	(٣٣,٣٨١,٤٢٧)	(٣٢,٦٠٢,٥٠٤)
الانشطة التمويلية		
ما تم دفعه إلى صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال المؤسسة	-	(١٥٠,٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الانشطة التمويلية	-	(١٥٠,٠٠٠)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	٤٣١,٠٣٠	(١٣٤,١٠٨)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٥٩٥,٥٤١	٧٢٩,٦٤٩
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	١,٠٢٦,٥٧١	٥٩٥,٥٤١

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٢٠/٢) تاريخ ٥ أيار ٢٠٢٠ الموافقة على قيام المؤسسة ببيع أوراق مالية حكومية بقيمة ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.

إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

(١) عـام

تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة. كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
- عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨ مكرر) من هذا القانون.

(٢) أسس اعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية.
إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٣) التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ (اينما وجد):

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف "الأعمال"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف "الأعمال" في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) "اندماج الأعمال"، لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت المؤسسة، الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف "الأعمال" أم لا. توضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، تلغي تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتضييق تعريفات الأعمال والمخرجات، وادخال اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

تم تطبيق التعديلات على المعاملات التي تكون إما اندماج الأعمال أو استحواذ على الأصول التي يكون تاريخ استحواذها في أو بعد بداية أول فترة ابلاغ سنوية التي بدأت في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠. وبالتالي، لم يتعين على المؤسسة إعادة النظر في هذه المعاملات التي حدثت في فترات سابقة. يسمح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات ويجب الإفصاح عنها.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف "الجوهري"

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨)- السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو "جوهري" ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة ".

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة من عدم التيقن بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بسعر فائدة خالي من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة للغاية.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" -تخفيضات او تأجيلات الايجار المتعلقة بوباء ١٩- COVID

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" والتي تتعلق بتخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID-١٩. تمنح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجر من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الايجار على تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. يتعلق هذا التعديل بتخفيض لدفعات الايجار المستحقة قبل ٣٠ حزيران ٢٠٢١. كحل عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم اعتبار تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID-١٩. كتعديل على عقد الإيجار.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتبارا من ١ حزيران ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. لا يتم إستهلاك الأراضي ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها، باستخدام النسب السنوية التالية:

المباني	٣٪
أثاث ومفروشات	١٠ - ١٥٪
سيارات	١٥٪
أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	١٠ - ٢٥٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

أ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المؤسسة وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

ب - موجودات مالية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلـة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل .
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل.

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع او الخدمات المستلمة سواء تمت المطالبة بها أو لم تتم من قبل المورد.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم احتساب إيرادات الفوائد وفقا لأساس الاستحقاق، على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية ومعدل الفائدة المكتسب.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

قروض الإسكان

يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة ما يقارب ٥ ٪ سنويا ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(٥) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٦) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠٢٠ دينـــار أردني	٢٠١٩ دينـــار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	١,٠٦٣,٠١٤	١,١١٤,٥١٠
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	-	٥,٣٥٠
عوائد التمويل	١٦,٣٨٠	٢١,٠٥٠
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٨١١	٤,٨١١
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(٧٩,٧٣١)	(٨٢,٧٠٧)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٦٣,٠١٤
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – القصير الأجل	٥٨,٥٤٠	٥٨,٥٤٠
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – الطويل الأجل	٩٤٥,٩٣٤	١,٠٠٤,٤٧٤
رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٦٣,٠١٤

يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١١٦ – فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

(٧) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
سندات خزينة	٦١,٤٩٧,٤٨٣	٧٨٧,٥٣١,٢١٣	٨٤٩,٠٢٨,٦٩٦
اذونات خزينة	١٢,٢٤٦,٥٢٥	-	١٢,٢٤٦,٥٢٥
سندات سلطة المياه	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات شركة الكهرباء الوطنية	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	٧٣,٧٤٤,٠٠٨	٨٤١,٥٣١,٢١٣	٩١٥,٢٧٥,٢٢١
	٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
سندات خزينة	٩٦,٨٠٠,٠٠٠	٦٥٧,٤٣٤,٤٩٤	٧٥٤,٢٣٤,٤٩٤
اذونات خزينة	٢٣,٥٥١,٥٧٠	-	٢٣,٥٥١,٥٧٠
سندات سلطة المياه	-	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠
سندات شركة الكهرباء الوطنية	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	١٢٠,٣٥١,٥٧٠	٧١٤,٤٣٤,٤٩٤	٨٣٤,٧٨٦,٠٦٤

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٩٨٣٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (بين ٣,٤٧٠٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
- يتراوح معدل العائد السنوي على أذونات الخزينة بين ٢,٢١٢٪ - ٤,٤٤١٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (بين ٣,٥٧١٪- ٤,٤٤١٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
- ان تفاصيل اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩١٥,٢٧٥,٢٢١	-	-	٩١٥,٢٧٥,٢٢١

(٨) ممتلكات ومعدات

٢٠٢٠	أراضي	مبانـي	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٤٤٠	١١٨,٨٦٥	٥٧,٦٥٧	١٨,٠٠٠	٥,٣٣١,٧٨١
اضافـات	-	-	٣٠٠	١,٥٨٣	-	٤,٠٠٠	٥,٨٨٣
إستبعادات	-	-	(١٣١)	(١٥,٣٩٣)	-	-	(١٥,٥٢٤)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٦٠٩	١٠٥,٠٥٥	٥٧,٦٥٧	٢٢,٠٠٠	٥,٣٢٢,١٤٠
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	-	١,٤٣٦,٠٤٣	١٨١,٢٦٧	٨٩,٦٠٤	٥٧,٦٥٥	-	١,٧٦٤,٥٦٩
استهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٣٢٥	٨,٠٢٣	-	-	١٢٢,٢٥١
إستبعادات	-	-	(١٣١)	(١٥,٣٧٥)	-	-	(١٥,٥٠٦)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	-	١,٥٤٩,٩٤٦	١٨١,٤٦١	٨٢,٢٥٢	٥٧,٦٥٥	-	١,٨٧١,٣١٤
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٢٤٦,٨٢٣	٢,١٤٨	٢٢,٨٠٣	٢	٢٢,٠٠٠	٣,٤٥٠,٨٢٦

٢٠١٩	أراضي	مبانـي	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٩	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٥,٩٢٢	١٢٠,٤١٦	٥٧,٦٥٧	-	٥,٣١٧,٨١٤
اضافـات	-	-	٣٩٩	١٣,٩٧٩	-	١٨,٠٠٠	٣٢,٣٧٨
إستبعادات	-	-	(٢,٨٨١)	(١٥,٥٣٠)	-	-	(١٨,٤١١)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٤٤٠	١١٨,٨٦٥	٥٧,٦٥٧	١٨,٠٠٠	٥,٣٣١,٧٨١
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٩	-	١,٣٢٢,١٤٠	١٨٣,٨٥٦	٩٨,٥٩٣	٥٧,٦٥٥	-	١,٦٦٢,٢٤٤
استهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٢٩١	٦,٥٢٤	-	-	١٢٠,٧١٨
إستبعادات	-	-	(٢,٨٨٠)	(١٥,٥١٣)	-	-	(١٨,٣٩٣)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	-	١,٤٣٦,٠٤٣	١٨١,٢٦٧	٨٩,٦٠٤	٥٧,٦٥٥	-	١,٧٦٤,٥٦٩
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٣٦٠,٧٢٦	٢,١٧٣	٢٩,٢٦١	٢	١٨,٠٠٠	٣,٥٦٧,٢١٢

(٩) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة. بالإضافة الى دفعة من الحكومة الأردنية بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار. تقرر لاحقا بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار تدفعه المؤسسة للصندوق وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٠) الإحتياطات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(١١) رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

*بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠١٩/١٥) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩، تم الاستمرار في تحصيل نسبة رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع وفقا لما تم تحصيله في العام ٢٠١٩ وذلك بنسبة (واحد وخمسة وسبعون بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

(١٢) مصاريف إدارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور	٦٣٩,٠١٢	٥٩٦,١٢٣
تعويض نهاية الخدمة	١٧٥,٢٥٩	١٧٩,٠٣٦
استهلاكات (إيضاح ٨)	١٢٢,٢٥١	١٢٠,٧١٨
مساهمة المؤسسة بالضمان اجتماعي	٧٣,١٨٧	٦٧,٩٧٥
مياه وكهرباء	٦١,٠٦٩	٦٥,٩١٤
تأمين صحي	٥٨,٠٣٩	٥٩,٦٢٩
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار	٥٠,٥٧٦	٤٧,٢٧٥
إشتراكات	٢٩,٧٠٥	٢٥,٣٠٢
آمن وحماية	٢١,٦١٨	٢١,٥٢٨
مكافآت أعضاء مجلس إدارة وأمين السر	١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠
أتعاب مهنية	١٩,٦٠٠	١٦,٠٠٠
نظافة	١٥,٨٣١	١٤,٤١١
تدريب	٨٠٠	١٣,٥٠٦
صيانة	١٦,٩٥٤	١٢,٧٨٧
محروقات	١٠,٥٥٤	١٢,٥٤٩
تأمين	١٢,٣٤١	١١,٥٨٩
لجنة النشاط الاجتماعي	٩,٥٨٥	١١,٣٤٤
سفر وتنقلات	١,٦٩٩	٥,٩١١
رسوم ورخص حكومية	٥,٧٦٠	٥,٧٦٠
دعاية واعلان	٦,٥٧١	٤,٢٣٥
ضيافة	٣,٣٠٤	٣,٦٨٢
قرطاسية	٤,٤٠٢	٣,٣٢٥
هاتف وفاكس وانترنت	٢,٢٨٠	٣,٣٢٤
أخرى	٢,٢٩٤	١,٩٠٠
المجموع	١,٣٦١,٢٩١	١,٣٢٢,٤٢٣

(١٣) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على المؤسسة التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

القضايا المرفوعة على المؤسسة:

لا يوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٤) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٥) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح المؤسسة لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الفائدة حيث أن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الائتمان حيث تحتفظ بالارصدة لدى البنك المركزي الأردني وأن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة هي سندات صادرة عن البنك المركزي الأردني أو بكفالة الحكومة الأردنية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.
يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
أرصدة دائنة أخرى	٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠
المجموع	٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠
	أقل من ٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
أرصدة دائنة أخرى	٤٨,٩٩٢	-	٤٨,٩٩٢
المجموع	٤٨,٩٩٢	-	٤٨,٩٩٢

(١٦) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال المؤسسة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

قامت المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية وتم خصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع ارقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧).
من غير المتوقع أن يكون للمعيار اي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود عند تاريخ اعداد القوائم المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣.
من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار "١٠٪" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

تقوم المؤسسة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها المؤسسة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

المرحلة الثانية من إعادة إصلاح IBOR

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR التي ستصبح سارية المفعول في ١ كانون الثاني ٢٠٢١، تتضمن عدداً من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تتطبق الإعفاءات عند انتقال الأداة المالية من IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر.

التغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي، نتيجة لتغير المراجع المستخدمة لتحديد الفائدة المتغيرة يتطلب تطبيق عملي لتغير أسعار الفائدة المتغيرة. بشرط أنه، بالنسبة للأداة المالية، يتم الانتقال من الاعتماد على السعر المعتمد على IBOR إلى نسب العائد الخالي من المخاطر على أساس معادل اقتصادياً. توفر المرحلة الثانية من إصلاح IBOR إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرارية علاقات التحوط للمؤسسة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من المؤسسة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط. مما يتضمن إعادة تعريف المخاطر التي يتم التحوط لها من خلال ربطها مع استخدام العائد الخالي من المخاطر ووصف أداة التحوط و /أو البند المتحوط له لربطها مع العائد الخالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء استكمال التعديلات على توثيق التحوطات بحلول نهاية السنة المالية التي يتم فيها تطبيق المرحلة الثانية.

عند اختيار المؤسسة لتطبيق التعديلات بأثر رجعي، يمكن إعادة احتساب القيمة العادلة لتبدأ من صفر لكل عملية تحوط بشكل منفصل.

يجوز للمؤسسة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقديا، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل، على سبيل المثال، في حال توفرت مراجع سوقية لأسعار الفائدة الخالية من المخاطر يتم استخدامها على نطاق واسع في تسعير القروض أو المشتقات المالية. يمكن اعفاء المؤسسة من هذا المتطلب عند عدم وجود مراجع سوقية لأسعار الفائدة الخالية من المخاطر في حال قدرت المؤسسة ان المراجع السوقية ستتوفر خلال ٢٤ شهر.

بالنسبة لعمليات التحوط الخاصة بمجموعة البنود، يجب على المؤسسة أن يقوم بتحويل هذه الأدوات إلى مجموعات أكثر تفصيلا ليتم تحديد معدل الفائدة الخالية من المخاطر المتعلقة بها. في حال تم إيقاف أية علاقات تحوط بسبب تطبيق المرحلة الثانية من IBOR فقط وفي حال لتلبيتها لمتطلبات معايير محاسبة التحوط، يجب إعادتها عند تطبيق المرحلة الثانية من إصلاح IBOR.

(١٨) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام ٢٠١٩ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لسنة ٢٠٢٠، لم ينتج عن اعادة التبويب أي أثر على الاحتياطيات وحقوق الملكية لعام ٢٠٢٠.

(١٩) أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وأثره على المؤسسة

نتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الأردنية ودول الجوار وبقية دول العالم، حيث من الممكن أن تتأثر أنشطة المؤسسة بالتطورات العالمية والتي تؤثر حالياً على مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

لم ينتج عن جائحة فيروس كورونا تأثير جوهري على نشاطات المؤسسة. حيث أن إيرادات المؤسسة فرضت بموجب قانون حيث تتكون من رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة بالإضافة الى عوائد الاستثمار من السندات وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى مجلس الإدارة المحترمين
صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ("الصندوق") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر أخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات اخر وتم اصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٠.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
١٦ أيار ٢٠٢١

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
مجموع الموجودات		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠	١,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٤	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٥	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٩,٨٥٠,١٧٢
مجموع حقوق الملكية		٢٦,٣٤١,٠٦٨	١٠,٤٠٠,١٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
		دينار أردني	دينار أردني
رسوم إشتراك	٦	١٥,٩٥٣,٥٧١	٩,٨٥٧,٦١١
مصاريف إدارية	٧	(١٢,٦٧٥)	(٧,٤٣٩)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة		١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥٠,١٧٢

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	* رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
الرصيد كما في ١ نيسان ٢٠١٩ (عند التأسيس)	٥٥٠,٠٠٠	–	٥٥٠,٠٠٠
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٩,٨٥٠,١٧٢	٩,٨٥٠,١٧٢
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار أردني	دينار أردني
فائض الإيرادات عن النفقات	١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥٠,١٧٢
الأنشطة التشغيلية		
التغير في رأس المال العامل-		
أرصدة دائنة أخرى	-	١,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥١,١٧٢
الأنشطة التمويلية		
رأس المال	-	٥٥٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-	٥٥٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٠,٤٠١,١٧٢
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	١٠,٤٠١,١٧٢	-
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

ايضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

١. عـام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.

تهدف المؤسسة من خلال "صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية" إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن الصندوق قام بتطبيق المعايير التالية:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٠ (اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر المرتفعة)

تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ التطبيق الالزامي للمعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١٨، حيث قام الصندوق بتطبيق متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب تعليمات الصندوق المركزي الأردني رقم (١٣/٢٠١٨) تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨.

قام الصندوق بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٦/٢٠٢٠) بتاريخ ٥ تموز ٢٠٢٠ هذا ولم ينجم أية اختلافات جوهرية عن معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩).

يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات الإفصاح لانخفاض الموجودات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة على مختلف التعرضات الائتمانية، والاستثمارات، وغيرها من الموجودات لدى المؤسسات المالية الإسلامية والمخصصات المتعلقة بها وبما يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

أسفر هذا المعيار أيضاً عن توصيات فيما يتعلق بالتغييرات والتحسينات في محاسبة الاحتياطيات المتمثلة في احتياطيات المخاطر وفقاً لمعيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٥) وهذه الاحتياطيات يجب تطبيقها

بنفس تاريخ تطبيق وسريان معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٠)، وكلا المعيارين يحلان محل معيار المحاسبة المالي الاسلامي السابق رقم (١١) بعنوان "المخصصات والاحتياطيات."

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٥ (احتياطيات المخاطر)

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة باحتياطيات المخاطر. ينطبق المعيار على احتياطيات المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية للتخفيف من التعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر الاستثمار في الأسهم ومخاطر معدل العائد أو المخاطر التجارية المنقولة التي تواجه أصحاب المصلحة.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٥) المتعلق باحتياطيات المخاطر ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٣ (الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة)

إن معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٣) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة " يحل محل معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم ٢٥، حيث يُحدد هذا المعيار أنواع الأدوات الرئيسية للاستثمارات المُتوافقة مع الشّريعة الإسلامية ويُحدد المعالجات المُحاسبية بما يتناسب مع خصائص نموذج الأعمال للصندوق التي يتم بموجبها إدارة الاستثمارات، ويهدف إلى وضع مبادئ للتّصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المُماثلة.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٣) المتعلق بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم ٣٤ المتعلق بإعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك

يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية للموجودات الأساسية لأداة الصكوك. وهو يتطلب من المصدر إعداد تقارير التمويل أو الدعوة لإعدادها حسب الحاجة بموجب هذا المعيار.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٤) المتعلق بإعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.
يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الإيرادات والمصروفات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو فعلي) في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

(٥) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	١٣,٧٥٥,١٦٨	٥,٢٤٨,٣١٧
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإئتمان	١٢,٠٣٥,٩٠٠	٤,٦٠١,٨٥٥
المجموع	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٩,٨٥٠,١٧٢

(٦) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقا لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٨,٥١٣,٦١٥	٥,٢٥٢,٢٨١
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٧,٤٣٩,٩٥٦	٤,٦٠٥,٣٣٠
المجموع	١٥,٩٥٣,٥٧١	٩,٨٥٧,٦١١

(٧) مصاريف إدارية

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
أتعاب وكالة بالأجر*	٥,٠٠٠	٣,٧٥٠
اتعاب مهنية	٦,٠٠٠	٣,٠٨٣
دعاية وإعلان	١,٦٥٤	٥٥٠
قرطاسية	٢١	٥٦
المجموع	**١٢,٦٧٥**	**٧,٤٣٩**

*تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنويا بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٨) ضريبة الدخل

وفقاً قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(٩) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

القضايا المرفوعة على الصندوق:

لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٠) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداته والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الصندوق.

الصندوق ليس معرض لمخاطر الائتمان حيث يحتفظ بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة. (لدى البنك المركزي الأردني).

مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠
	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

(١١) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٢٦,٣٤١,٠٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ١٠,٤٠٠,١٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

ان المعايير المالية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة ادناه، وسيقوم الصندوق بتطبيق هذه المعايير ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣١ (الوكالة بالاستثمار)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية الخاصة بوكالات الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) للمعاملات والأدوات المالية، من جانب كل من رب المال والوكيل. سيصبح هذا المعيار إلزاميا في الفترات المحاسبة المبتدئة في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.
يتطلب المعيار من رب المال تقييم طبيعة الاستثمار باعتباره إما :

أ) الاستثمار بالتمرير(a pass-through investment)
ب) مشروع الوكالة (wakala venture)

إن تمرير الاستثمار هو استثمار يكون فيه مشاركة الوكيل، وكذلك خيارات قابلية تحويل الأداة محدودة، ويتحمل المستثمر / (الموكل) بشكل رئيسي التعرض المباشر للموجودات الأساسية. يجب على المستثمر / (الموكل) تطبيق نهج تمرير الاستثمار لاستثماراته في أدوات وكالة الاستثمار، إلا إذا اختار تطبيق نهج مشروع الوكالة واستيفائه للشروط المذكورة في المعيار.

بموجب هذا النهج، يجب على (الموكل) مبدئيا إثبات الموجودات التي تستند إليها ترتيبات الوكالة في دفاتر حساباته بتطبيق مبادئ الإثبات المبدئي حسب مقتضى الحال، بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية.

ويجوز (الموكل) أن يختار تطبيق نهج مشروع الوكالة، إذا كان عقد الوكالة بالاستثمار يستوفي أي من الشروط المطلوبة بموجب شروط معينة.

بموجب هذا النهج، يجب حساب الاستثمار في دفاتر المستثمر / (الموكل) الذي يطبق "طريقة حقوق الملكية في المحاسبة" بحيث يتم إثبات الاستثمار مبدئيا بالتكلفة وبعد ذلك يتم قياسه في نهاية الفترة المالية بالقيمة المدرجة ويتم تعديله لتشمل حصة المستثمر / (الموكل) في الربح أو الخسارة لمشروع الوكالة.

من وجهة نظر الوكيل، يتطلب المعيار أنه عند بدء المعاملة يجب على الوكيل إثبات بترتيب الوكالة بموجب نهج خارج الميزانية نظرا لأن الوكيل لا يسيطر على الموجودات / الأعمال ذات الصلة. ومع ذلك، هناك استثناءات لنهج غير مدرج بالميزانية حيث قد تنص الاعتبارات الإضافية المرتبطة بالأداة القائمة على وكالة الاستثمار احتساب الأمر ذاته كحساب مدرج بالميزانية.

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ (الإجارة)

يحل معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) "الإجارة" بدلاً من معيار المحاسبة المالي رقم (٨) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" ويحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن مختلف أنواع الإيجارات كمؤجر ومستأجر.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.

(١٣) أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وأثره على الصندوق

نتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الأردنية ودول الجوار وبقية دول العالم، حيث من الممكن أن تتأثر أنشطة الصندوق بالتطورات العالمية والتي تؤثر حالياً على مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

لم ينتج عن جائحة فيروس كورونا تأثير جوهري على نشاطات الصندوق. ترى إدارة الصندوق أنها تحتفظ بالسيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها لفترة عام على الأقل من تاريخ هذه القوائم المالية.

مؤسسة ضمان الودائع
صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠ عمان ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٥٢٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+ فاكس: ٥٦١٩٩٢٠ (٦) ٩٦٢+
www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo